اللاجئون الجزائريون في تونس ودورهم في النضال الوطني الجزائري «1956-1962» النضال الكشفي أنموذجاً

د. خير الدين شترة

قسم التاريخ- جامعة المسيلة

الملخص

تُعد قضية اللاجئين الجزائريين إبان الحرب التحريرية إلى الدول المجاورة (خصوصًا منها تونس) واحدة من أكبر المآسي الإنسانية التي عانى منها الشعب الجزائري على أيدي الجلادين الفرنسيين خلال سنوات الثورة الجزائرية. كما كانت واحدة من أصعب إفرازات الحرب التحريرية في الجزائر، وكانت حركة اللجوء إلى تونس في الأول جزئية ثم تضاعفت بتضاعف العمليات العسكرية ولا سيما منذ سنة 1956م، ورغم مأسوية وضعهم شكّلوا رفداً قويًا من روافد الثورة، فقد زودوا جيش التحرير بالمئات من المجاهدين الذين شاركوا في جلّ المعارك الحدودية الشرقية، وفي خضم هذا الحماس الثوري الفياض بدأ اللاجئون بتونس والذين عجزوا على حمل السلاح أو منعوا من الالتحاق بالجبل لأسباب صحية...يفكرون في كيفية أخرى لتقديم مساهمة أكثر فاعلية للثورة فكانت إسهاماتهم متنوعة (جمعوية، دينية، صحية، ثقافية، فنية، رياضية...) وسنركز في هذه الدراسة على إسهاماتهم في تنظيم العمل الكشفي، هذا التنظيم الشباني الذي ضمن الاستمرارية للجيش وأمده بقوى شبانية جديدة متكونة جسمياً وعقلياً ووطنياً.

المقدمة

تُعد قضية اللاجئين الجزائريين إلى الدول المجاورة (خصوصًا منها تونس) إبان الحرب التحريرية واحدة من أكبر المآسي الإنسانية التي عانى منها الشعب الجزائري على أيدي الجلادين الفرنسيين خلال سنوات الثورة الجزائرية. كما كانت واحدة من أصعب إفرازات الحرب التحريرية في الجزائر، فمنذ الأيام الأولى لبداية تدفق جموع اللاجئين صوب تونس، هيّئت قيادة جبهة التحرير بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والتموينية والإنسانية للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تمثل جزءاً من الشعب الجزائري الذي أخذت الثورة على عاتقها مسؤولية تحريره والدفاع عنه.

كانت حركة اللجوء إلى تونس في الأول جزئية ثم تضاعفت بتضاعف العمليات العسكرية ولا سيما منذ سنة 1956م، ورغم مأسوية وضعهم إلا أنهم شكّلوا رافداً بشرياً قويًا للثورة، فقد زودوا جيش التحرير بالمئات من المجاهدين الذين شاركوا في جلّ المعارك الحدودية الشرقية، وكان تنظيم هؤلاء الجنود في الخارج يشابه التنظيم المعمول به في الجيوش التقليدية من حيث الهيكلة والتدرج. وفي خضم هذا الحماس الثوري الفياض والنظام الجبهوي المحكم بدأ اللاجئون بتونس والذين عجزوا على حمل السلاح لسبب أو لآخر أو الذين انخرطوا في جيش التحرير الوطني ومنعوا من الالتحاق بالجبل لأسباب صحية... بدأوا يفكرون في كيفية أخرى لتقديم مساهمة أكثر فاعلية للثورة فكانت إسهاماتهم متنوعة (جمعوية، دينية، صحية، ثقافية، فنية، رياضية...) وسنركز في هذه المداخلة على إسهاماتهم في تنظيم العمل الكشفي، هذا التنظيم الشباني الذي ضمن الاستمرارية للجيش وأمده بقوى شبانية جديدة متكونة جسمياً وعقلياً ووطنياً بالخصوص ومن كل الأوساط الشبانية (طلبة، أبناء الجالية، لاجئون...).

1- تطور مسألة اللاجئين الجزائريين إلى تونس

شهدت البلاد التونسية موجات متعددة من اللاجئين الجزائريين اتخذت لها أشكالاً مختلفة من حيث طبيعتها وعددها والجهات المهجورة حيث كانت هجرة فردية تارة وجماعية تارة أخرى.وتتسم بوضعها الخاص الراجع إلى الملاحقات والمتابعات الأمنية والقانونية الاستعمارية في الجزائر، أو إلى التهديد بالسجن لأسباب تجارية واجتماعية حيث تشير إحدى الوثائق التي تم العثور عليها في أحد المحاكم الابتدائية بجهة الكاف بتاريخ 8 جوان 1888م وتنص على ما يلي : «الحمد للّه. ..وكل المكرم سالم بن منصور القبايلي المكرم عبد السلام العربي ينيب عنه في استخلاص الديون» [1]، فهذه الوثيقة توضح النشاط الممارس من أصحابه وعدم مقدرته على استخلاص ديونه لأسباب معينة وكان هذا النوع من الهجرة ضعيفاً لقلة الوثائق التي تتحدث عنه.

كانت عملية الترحال السري للجزائريين تنتهي عادة بالمناوشات على مستوى الحدود عند انكشاف أمرها من طرف حرس الحدود الفرنسيين، وللحد من هذه الظاهرة أصدرت السلطات الاستعمارية جملة من القوانين منذ عام 1889م، ومنها القرار الصادر بتاريخ 7 فيفري 1889م الذي نص على ما يلي : «كلما ألقي القبض على جزائريين في وضع غير قانوني يجب إيقافهم وتوجيههم إلى الحدود وعلى الأعوان المرافقين لهم أن يقدموا للسلطات الجزائرية كل المعلومات حول الموقوفين فيما يخص وضعهم المدني وسبب الترحيل ومكانة إقامتهم بالجزائر» [2]، وقد سجلت التحقيقات في تقارير خاصة منها ما يتعلق بالتقرير حول إبراهيم الطفيش سنة 1922م حيث يحمل البحث كل المعلومات الشخصية للمقبوض عليه[3]

توافدت العائلات الجزائرية في أشكال جماعية ومتباعدة أحياناً في شكل حشود وجماعات ومن جملة المهاجرين مجموعة متكونة من ثلاثة وستين شخصاً من مدينة سطيف غادروا المنطقة دون موافقة السلطات الفرنسية، وأعلنت بلدية العلمة(سطيف) عن تنقل ثلاث عائلات من دوار بن ضياف، كما هاجر من تبسة سبعة عشر نفراً

آخرين، ومن عين البيضاء سبعة أشخاص ومن المعازبة خمسة وعشرين شخصاً لكن تم توقيفها من طرف السلطات الفرنسية أثناء رحلتها[4] ومن خلال هذه المعطيات تبين أشكال الهجرة الجماعية وتباينها من مختلف الجهات خاصة الشرقية القريبة من تونس كما يتبين رصد الجهات الفرنسية لهذه الهجرة وإيقافها أحياناً.

وتنوعت الهجرة الجزائرية نحو تونس إذ شملت مختلف المناطق الجغرافية المختلفة منها المناطق التلية، الداخلية الشرقية، الغربية والصحراوية إلا أن التصنيف الفرنسي قسمها على أساس نطاقات جغرافية يغلب عليها الطابع الجهوي والطائفي عامة[5]

إن الهجرة الجزائرية لم تقتصر على مناطق أو مدن معينة بل شملت مناطق متعددة منها هجرة سكان مليانة 1899م وسطيف1910 م حيث هاجرت بعض العائلات نحو سوريا ومئات العائلات من الجزائر وقسنطينة عام1911م ومناطق أخرى مثل مدينة تيران(صبرة)، ندرومة، الرمشي وسبدو معظمها نحو سوريا في الحين قد تكون بعض العائلات حطت رحالها في تونس وهجرة سكان تلمسان التي عرفت نزوح1200عائلة عام1911م رغم محاولة فرنسا إيقاف هذه الهجرة وغلق الحدود لكن رغم كل ذلك لم تتوقف هذه الهجرة[6]، وتواصلت هجرة الجزائريين تتدفق على تونس لاسيما جهة الكاف من مناطق مختلفة وخاصة المناطق الشرقية الجزائرية : سوق أهراس، تبسة، قالمة، القالة، عنابة، الطارف، سطيف، الحجار، وهران، برج بوعريريج، عين البيضاء، غرداية ووادي سوف.

فالقسنطينيون قد هاجر معظمهم في شكل أسر جماعية خاصة بعد احتلال جنوب قسنطينة 1870م بسبب العوامل الاقتصادية والثقافية حيث قدر عددهم في جانفي1947م حوالي 12000 حسب إحصائيات المراقب المدني بعدما كان 42 مهاجرًا عام 1876م وقد ساعدتهم جملة من العوامل على الهجرة منها سهولة التنقل، قربها من الحدود التونسية حيث أن السفر لا يتعدى بضع أسابيع، ويمثل القطاع القسنطيني سكان عنابة وبجاية وقسنطينة وخاصة العنابيين المعروفين بكثرة

عددهم واستقرارهم المبكر في تونس منذ أكثر من قرن، وأصبحت لديهم ملكيات كبرى في تونس وضواحيها كما هو الحال في بنزرت بينما السكان النمامشة، خنشلة وتبسة فكانوا بنسبة أقل وقد بلغ عددهم ما بين (1936-1945م) حوالي 2500 مهاجر.

الجزائريون أي سكان العاصمة وضواحيها والقبائل حيث مثلت الأولى ثلثي السكان وقد هاجر القبائل من البلديات المختلطة من تيزي وزو، تيقزرت، دلس، الساحل، جرجرة وغيرها من الجهات الأخرى وبعضهم قدم من الجزائر بوفاريك البليدة مليانة، بوغار(المدية)، الجلفة، ولم تكن لهم خصائص تميزهم عن القسنطينيين، وتم تقدير سكان الجزائر وزواوة بسبعة آلاف مهاجر ولعل أهم أسباب هجرة سكان زواوة هو طبيعة الأراضي الجبلية والضيقة وتفتت ملكية الأرض بالإضافة إلى السياسة الفرنسية في المنطقة[7]، الوهرانيون وقد حلوا مبكرا بتونس أي بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م وقد وصل عددهم ما بين 1500 و20000مهاجر وأصبحوا مواطنين تونسيين، السوفيون قدر عددهم 10000 مهاجر حسب المراقب المدني في النصف الثاني من القرن العشرين وجاءوا من وادي سوف والجريد وورقلة ليصل عددهم إلى 600مهاجر حسب المراقب المدني الفرنسي ومعظمهم من جنس الذكور[8]. وتشير إحصائيات 1911م إلى هجرة حوالي 20000جزائري نحو سوريا وحدها، وهناك إحصائية 1907م غير معروفة العدد التي اتجهت نحو المغرب وتونس تلك الهجرة التي توقفت أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918)م كما اتسعت الهجرة الجزائرية نحو بلدان أخرى منها دول الشام وقد بلغ عدد الجزائريين المهاجرين إلى سوريا من أتباع الأمير عبد القادر حوالي 35420 عام 1860م وأحيطت عائلة الأمير عبد القادر بـ3000جزائري حوله[9].

أما في مرحلة الثورة وما أعقبها من تنكيل واضطهاد استعماريين فإن دوافع الارتحال والتنقل لدى الجزائريين تغيرت عن ذي قبل فلم تعد لأجل الحج أو طلب العلم أو لعوامل دعائية ودينية فقط بل تعدتها وأضحت تشمل كل شرائح المجتمع الواقع جغرافيًا بالقرب من

الحدود، وأصبح دافعها الوحيد هو النجاة من قبضة الاستعمار، مما حتّم تغيير تسمية هذه الظاهرة الاجتماعية الطارئة على المجتمع الجزائري، فإذا كانت ظاهرة الهجرة والترحال فيما سبق تقوم على شرط الدافع الشخصي أيًّن كان هذا الدافع دينياً، أم علمياً، أم اقتصادياً...فإن الشكل الجديد للهجرة والترحال يعدم الرغبة الشخصية والإرادة الخاصة، ويجعلها حتمية طارئة من أجل النجاة بالنفس والمال (غريزة البقاء)، لهذا فإن المرحلة الجديدة اتفق أهل الاختصاص على تسميتها بمرحلة اللاجئين.

فقضية اللاجئين[10] الجزائريين إبان الحرب التحريرية إلى الدول المجاورة (خصوصًا منها تونس) تُعدُ واحدةً من أكبر المآسي الإنسانية التي عانى منها الشعب الجزائري على أيدي الجلادين الفرنسيين خلال سنوات الثورة الجزائرية، لقد اتبع الجيش الفرنسي في الجزائر طريقة تعتبر من أبشع الطرق الاستعمارية وحشية والتي تمثلت في الانتقام من السكان بعد كل معركة يخوضها جيش التحرير الوطني أو بعد أي هجوم يتعرض له على أيدي جنود جيش التحرير، واستمرت معاناة السكان على نفس المنوال لتشهد تصاعداً خلال الفترة (1955 – 1959)م، ففي عمليات الانتقام والتعذيب والاعتداء على شرف العائلات الشيء الذي دفع بأعداد كبيرة منها إلى الفرار خارج الوطن والالتجاء إلى الدول المجاورة، كلما اشتد القمع وازدادت حدة المعارك إلى درجة أن القوات الفرنسية قامت بترحيل السكان من الجبال وإجبارهم على الانتقال إلى محتشدات بلغ عددها 3425 محتشد، وحسب إحصائيات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فإنها تشير إلى وجود 700.000 جزائري في محتشدات ناحية قسنطينة و600.000 مواطن في المحتشدات الموجودة بناحية العاصمة و500.000 مواطن في المحتشدات الموجودة ناحية وهران[11]

كما قامت القوات الفرنسية في نفس الفترة بإقامة أسلاك كهربائية على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادروا ديارهم، وحسب إحصائيات 1958م فقد كان بتونس والمغرب ما لا يقل

عن 350.000 لاجئ جزائري منهم 50% أطفال، 35% نساء وحوالي 15% من الشيوخ والعجزة[12].

وقد كان وصول هؤلاء النازحين إلى الحدود المجاورة يتم في صورة يائسة ومعاناة رحلة طويلة في الجبال والطرق الوعرة تحت مطاردة طائرات ومدفعية العدو، فالكثير منهم كان يصل المراكز الحدودية حافي القدمين ممزق الثياب وجروحه تنزف نتيجة إصابات أو سقوط فوق الصخور وكانت جبهة التحرير الوطني تتولى فوراً إيواء هؤلاء الذين أخرجوا من ديارهم بغير ذنب سوى أنهم جزائريون آمنوا بحقهم في العيش الكريم على تراب آبائهم وأجدادهم[13]، وقد عاش هؤلاء اللاجئون رغم كل ما بذلته الجبهة من جهود عاشوا مأساة حقيقية داخل خيام لا تحمي من برد الشتاء ولا ترد حرارة الصيف وسط ظروف مؤلمة تخللها نقص في المواد التموينية والطبية والملابس، ومع ازدياد حدة المعارك داخل الجزائر أصبح عدد هؤلاء اللاجئين يتزايد بصورة كبيرة حتى أصبحوا يعدون بمئات الآلاف مما تعذر على الجبهة وهيئاتها وكذلك الحكومة التونسية أن تُلبي احتياجات هذه الأعداد الهائلة، وقد ساهمت عدة منظمات إنسانية دولية وعالمية في مقدمتها الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر في مد يد المساعدة لهؤلاء اللاجئين[14].

ولإعطاء صورة حقيقية عن وضعية اللاجئين بتونس ومعاناتهم نورد ما كتبه أحد الصحفيين بجريدة - لاتريبين جنيف - السويسرية تحت عنوان " آلام يندى منها جبين الإنسانية" : «قضيت أسبوعاً في القطر التونسي، ورأينا أشياء مريعة واستمعنا إلى شهادات مفجعة وشاهدنا آلاماً يندى منها جبين الإنسانية حزناً... إني عندما ذهبت إلى تونس اعتبرت نفسي مبعوثاً نيابةً عن قراء الجريدة - لاتريبين جنيف - وحاولت أن أرى هؤلاء اللاجئين عوضاً عنهم، فأنا إذن تعهدت وسأفي بتعهدي بالرغم من أن ذلك صعب، لأنه يجب على كل حال أن نعرف لماذا وفي أي ظروف أخذ 150000 شاب ورجل وامرأة وطفل طريق الهجرة، عندما نسأل اللاجئين الجزائريين لماذا جاؤوا إلى القطر التونسي يدهشهم هذا السؤال ولا نتحصل منهم في الأول إلا على أجوبة

عادية مثل : «لكن يا سيدي جئت إلى تونس بسبب الحرب أو بسبب الجيش الفرنسي، أو لأنهم جاؤوا وهدموا المنازل وذبحوا الحيوانات وقتلوا عدداً من أبنائي لماذا ؟ لأنها الحرب ؟»[15].

لذلك كانت الهجرة إلى تونس في الأول جزئية ثم تضاعفت بتضاعف العمليات العسكرية ولا سيما منذ سنة 1956م، ففي أكتوبر 1957م قدر عدد اللاجئين نحو 60000 لاجئ وفي أكتوبر 1958م، قدر بـ 70000 لاجئ، وفي أكتوبر 1959م قدر عدد اللاجئين بتونس 150000 لاجئ وأشهر ملجأ في تونس هو ملجأ " جلمة " بين القيروان وسبيطلة، وهو على كل حال منظم أحسن من غيره. « إن اللاجئين الجزائريين سيكونون في أكواخ تعيسة لا تقيهم حراً ولا براً وما وزع عليهم من خيام لا يكفي لأن تبنى بسرعة، إنه بدون مجهود مالي ضخم وستبقى مشكلة السكن بدون حل»[16]، ومن حسن حظ اللاجئين الجزائريين أنهم تلقوا مساعدات عربية وأجنبية خلال إقامتهم بتونس والمغرب وحسب الإحصائيات الرسمية فقد قامت بمساعدتهم 29 دولة و65 منظمة دولية، وزودتهم بما قيمته 22 مليون دولار أمريكي[17].

ومن أسباب الهجرة إذ لم يكن أهمها، هدم المنازل والقرى، فقد صرح "كومندان" ونائب فرنسي بالجمعية الوطنية الفرنسية في 13 ماي 1959م مخاطباً النواب : «أيها النواب الفرنسيين إليكم الواقع العسكري، فلكي نمنع الفلاقة من التنقل واللجوء إلى القرى، ونحول دون إعانة السكان لهم اضطررنا إلى الشروع في تطهير جوي لقرى هذه المنطقة، وفي إحدى الأمسيات أسررت بما في نفسي إلى أحد قوادنا العسكريين الكبار، فأجابني لا أستطيع أن أحمي المشاتي وإني مضطر إلى هدمها»[18] ونشرت جريدة "الآوبسرفر" الإنجليزية في مارس 1959م لمبعوثها بالجزائر مقالاً جاء فيه : «شاهدت معركة حصار هائل بالمدفعية تعززها الطائرات وفي أقل من 12 ساعة صارت الأرض خرابا يباباً». وهناك المئات من التصريحات والمقالات التي

نشرت في مختلف الصحف العالمية عن عملية هدم القرى، وطبيعي أن يكون هذا عاملاً هاماً من عوامل الهجرة وأسبابها.[19]

وعن حالة اللاجئين كتب " جان بوللر" في جريدة المحايد السويسرية : «عثرت على سبع إخوان وأخوات يبكون من البرد والجوع، حفاة زُرقاً من البرد تحت المطر لا يعرفون لماذا هم في هذه الحالة، كل ما يتذكرون أنهم فقدوا أباهم وتركوا أمهم ميتة عند عتبة باب المنزل الذي ولدوا فيه... ذاقوا المرارة ليالي وليالي ينامون هنا أو هناك يأكلون ما يجدون في الطريق...»[20].

إن كل المنظمات المهتمة باللاجئين الجزائريين متفقة في أنها لا تستطيع أن تقدم إحصائية مضبوطة عن عددهم نظراً لاستمرار الحرب من جهة، ولأنهم ليسوا كلهم مُجَمعين في مراكز معروفة ومحددة، الأمر الذي من شأنه ألا يُسهل معه إحصاؤهم، ومن جهة أخرى فإن استمرار عدد الوفيات بينهم يجعل إحصائهم أمراً عسيراً، ورغم الوضعية المزرية التي كان يعيش عليها اللاجئون الجزائريون في تونس والتي شهد العالم أجمع على أنها واحدة من المآسي الإنسانية التي هزت الضمير الإنساني، حتى وهم على هذه الوضعية فقد أقدمت القوات الفرنسية على شن هجومات مباغته على اللاجئين العزل لتوقع في صفوفهم الكثير من الإصابات بين قتيل وجريح، ولتنشر الرعب والذعر وسط هؤلاء الذين جردوا من كل شيء، وتعتبر حادثة ساقية سيدي يوسف في تونس أبلغ دليل على ما سبق.

ومنذ أن برزت قضية اللاجئين بتونس إلى الوجود كواحدة من أصعب إفرازات الحرب التحريرية في الجزائر هبت قيادة جبهة التحرير بكل مؤسساتها العسكرية والطبية والتموينية والإنسانية للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه هذه الجموع التي تمثل جزءاً من الشعب الجزائري الذي أخذت الثورة على عاتقها مسؤولية تحريره والدفاع عنه.

لقد تقاسم أفراد جيش التحرير المرابطين بالحدود الشرقية شظف العيش والمأوى مع إخوانهم اللاجئين، وسهروا على تقديم العلاج للجرحى

والمرضى الذين وصلوا إلى الحدود في حالة يرثى لها، ونشَّط الهلال الأحمر الجزائري وإتحاد المرأة الجزائرية في الخارج حملات إعلامية واسعة شملت الدول الشقيقة والصديقة للتعريف بمأساة اللاجئين وجمع من خلالها ما يمكن جمعه من تبرعات ومساعدات إنسانية كانوا يقومون بتوزيعها بأنفسهم على اللاجئين في خيامهم، كما سهرت الجبهة على توفير التعليم بين اللاجئين، حيث خصصت مدرسين ومدرسات للقيام بهذه المهمة تحت أصعب الظروف، كما أجرت الجبهة اتصالات واسعة مع عدد من الدول لقبول طلاب جزائريين من اللاجئين لمواصلة دروسهم[21]، أما أولئك القادرون على حمل السلاح من الرجال والشبان فقد جرى تدريبهم وإعدادهم لمواصلة مسيرة الثورة.

وبعد توصل الجزائر وفرنسا إلى اتفاق يوم 18 مارس 1962م بشأن إيقاف العمليات العسكرية وتشكيل حكومة انتقالية، بدأ اللاجئون الجزائريون في تونس يتهيئون للعودة إلى بلدهم، لكن المشكل العويص الذي واجههم هو أن الفقرة الرابعة من اتفاقيات "إيفيان" تنص على عدم جلاء القوات الفرنسية من مراكزها بالحدود إلى غاية يوم إجراء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير واللاجئون لا يمكنهم العودة إلى وطنهم إلا بعد الحصول على موافقة الحكومة الانتقالية التي تسير الجزائر في الفترة الممتدة من وقف إطلاق النار إلى يوم إعلان نتائج الاستفتاء[22]، وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الحكومة الانتقالية بتشكيل لجنة جزائرية - فرنسية مشتركة وذلك بقصد تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم وتمكينهم من الاندماج في الحياة الوطنية، ونظرًا لإقدام أعضاء المنظمة السرية للجيش على القيام بعمليات إرهابية ضد المواطنين الجزائريين فقد تأخرت عمليات نقل اللاجئين الجزائريين من تونس إلى الجزائر إلى ما بعد أفريل 1962م عقب الاتفاق الشهير بين الحكومة الانتقالية وهذه المنظمة[23].

والحقيقة التي ينبغي التأكيد عليها هنا هي أن الأغلبية الساحقة من اللاجئين قد عادوا إلى الجزائر قبل أول نوفمبر 1962م[24]، وللتاريخ ينبغي أن نسجل هنا أن اللجان المشرفة على تنقل اللاجئين من تونس قد

واجهت صعوبات كبيرة في توفير وسائل المواصلات للاجئين، لأن هذه العمليات تتطلب أموالاً كثيرة، لكن بفضل التعاون بين اللجان المشرفة على إعادة اللاجئين إلى وطنهم وقسم المواصلات والنقل بجيش التحرير الوطني، عاد اللاجئون إلى الجزائر في سيارات وشاحنات جيش التحرير، وهكذا فإن اللاجئين رغم مأسوية وضعهم شكلوا رفداً قوياً من روافد الثورة، زودوا جيش التحرير بالمئات من المجاهدين الذين شاركوا في جل المعارك الحدودية الشرقية وهذا ما يفسر التضخم السريع في أعداد أفراد جيش التحرير على الحدود، الذي أصبح عددهم يقارب عدد أفراد الجيش العامل في الداخل، وكان تنظيم هؤلاء الجنود في الخارج يشابه التنظيم المعمول به في الجيوش التقليدية من حيث الهيكلة والتدرج.

1. قراءة في الدور التونسي (الرسمي والشعبي) تجاه الثورة ومشكلة اللجوء الجزائري إلى تونس

ساهمت عدة عوامل في صياغة موقف تونسي متضامن مع الثورة الجزائرية، وأرسيت علاقات وطيدة بين نظام بورقيبة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وقد سمحت سياسة التضامن هذه والعلاقات الوطيدة برعاية نشاط الثورة الجزائرية الذي عرف وتيرة متزايدة في تونس، ومن المفيد هنا التعرف على الموقف التونسي إزاء نشاط الثورة الجزائرية عموماً وعلى أراضيه على الخصوص.

لقد كان النظام التونسي مدفوعاً لاحتضان نشاطات الثورة الجزائرية السياسية والعسكرية في تونس، وذلك بحكم حتمية التضامن المشترك وواقع الارتباط القائم بين الثوار الجزائريين والتونسيين، وضرورات احتواء جموح القادة الجزائريين والتفاعل مع القضية الجزائرية، وكل هذا أوجد فضاءً للاحتكاك والتعاون بين النظام التونسي وجبهة التحرير الوطني، وقد اجتهد النظام البورقيبي في إرساء علاقات تعاون مع قيادة الثورة تضمن له تأطير سياسة التضامن المغاربية ودعم سيادته وفرض خياراته السياسية وهو يواجه المعارضة اليوسفية والضغوط الفرنسية، وبحكم كثافة وانتشار

حرب التحرير الجزائرية في الشرق الجزائري خاصة في السنوات الأولى لاندلاعها، كان تضامن الشعب التونسي جد مفيد على الحدود الجزائرية التونسية، وشكّل السكان التونسيون خاصة المتواجدين بالقرب من الحدود الجزائرية دعماً أساسياً لجبهة التحرير الوطني في تنسيق عمليات النشاط السياسي والعسكري بما فيها مرور الأسلحة والمعدات الطبية والغذائية لأفراد جيش التحرير، كما تضمن التأييد الجماهيري التونسي تنظيم أسابيع تضامنية تونسية مع الثورة الجزائرية إعلامياً وجماهرياً، كما كانت القضية الجزائرية محل انشغال دائم من طرف الحركات الجمعوية الطلابية والنقابية[25]، مركزين نشاطهم الإعلامي وطنياً ودولياً على التحسيس والتعبئة لمساندة المطالب التحريرية الجزائرية وإسماع القضية الجزائرية.

امتد التضامن التونسي الجماهيري حتى إلى مستوى الكفاح المشترك مع الجزائريين وتطور هذا التضامن بتأثير الشعب التونسي على حكومته لتصبح تونس مكاناً استراتيجياً حيوياً للنشاط المسلح لجيش التحرير، ولقد تأثر الاستعمار الفرنسي كثيراً من هذا التضامن مما أدى به إلى القيام باعتداءات متكررة على الأراضي التونسية (حادثة ساقية سيدي يوسف)(والعدوان الفرنسي على قاعدة بنزرت 20 جوان 1961م)، ولم تتوقف جبهة التحرير عند إدانة هذا الاعتداء، بل أنها أعلنت استعدادها للرد والوقوف بجانب الشعب التونسي من أجل تثبيت استقلاله[26].

هذا عن الموقف الشعبي أما عن الموقف الرسمي فقد بدا طوال سني الثورة متذبذباً وهلامياً ويبدو أن مسايرته للرغبة الشعبية قد طغت على مواقفه لصالح الثورة وإن لم يمنع هذا من بروز بعض المواقف البورقيبية النشاز، ويطرح مشكل اللاجئين الجزائريين في مرحلة الثورة الجزائرية الكبرى (1954-1962) بالنسبة للحالة التونسية قضيتين أساسيتين أولاهما سياسية تتعلق بالاعتراف بالوضع القانوني للاجئين والدفاع عن قضيتهم أمام المنظمات الدولية والهيئة الدولية للصليب الأحمر، والثانية ترتبط بمسألة الإغاثة والرعاية. فقد عبرت الحكومة

التونسية عن تخوفها وانشغالها بمسألة اللاجئين الجزائريين الإنسانية، وباشرت اتصالاتها الدولية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني من أجل طرح القضية على هيئة الأمم المتحدة وعلى المندوبية السامية للاجئين[27].

حيث حرص الرئيس بورقيبة على استغلال قضية اللاجئين كورقة سياسية رابحة للتنديد بالسياسة الفرنسية وشجب أعمالها الإجرامية ضد الشعب الجزائري، وكان يستحضر في كثير من المناسبات التي كان يوجه فيها دعوته لتسوية القضية الجزائرية مآسيها وتبعاتها، ويؤكد أن مشكل اللاجئين يصعب علاجه دون تسوية المشكل السياسي القائم بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني[28] والحق أن مشكل اللاجئين الجزائريين المتدفقين على تونس بكل تبعاته كان يسبب صعوبات كثيرة للحكومة التونسية الفتية، إذ أن تبني قضيتهم سياسياً يُثير حفيظة فرنسا، كما أن مسألة الإشراف على تقديم المساعدات بعبئها الثقيل يخلق صدامات مع جبهة التحرير الوطني حول التأطير والصلاحيات.

في مطلع عام 1956م أخذ المسؤولون بتونس يتبرمون من تعدد المتحدثين باسم الثورة الجزائرية في تونس فطلبوا بواسطة اتحادية الجبهة بفرنسا من جماعة الداخل إيفاد مسؤول يسوي هذه المسألة بعين المكان ويبين لهم الطرف الذي ينبغي التعامل معه، فاتصل عبان في ذلك الوقت بالشيخ حامد روابحية لسابق علاقاته بتونس ومسؤوليتها (فلقد كان طالباً زيتونياً)، فسافر في أواخر مارس 1956م واتصل بالباهي الأدغم والطيب المهيري الوزيرين في حكومة ابن عمار اللذين شرحا له ما ينتظره المسؤولون بتونس من قيادة الثورة :

❖ أن يتخذ الثوار الجزائريون الشريط الحدودي التونسي قاعدة خلفية للاستراحة وألاّ يحولونه إلى ساحة قتال مع الفرنسيين.

❖ أن يلتزموا الحياد في الخلاف الدائر بين أنصار بورقيبة وأنصار بن صالح.

إن هذه الحادثة التاريخية تثبت الطريقة والمنهج اللذين عوّلت الحكومة التونسية على التغلغل بهما داخل الأجهزة النظامية للثورة، بحيث نجدها بدأت تميل إلى جناح الداخل الذي يرفض الهيمنة على الثورة الجزائرية (جماعة بن بلة في الخارج) ونحن نعلم أن صراع الزعامات بين الحكام العرب كان على أوجه خصوصاً بين الناصرية والبورقيبية، وبحكم ما تميزت به القيادة السياسة للثورة من فهم ووعي بهذه التوازنات فإنها استطاعت أن تقف على الحياد وتكسب الجميع إلى صفها قصد إنجاح مشروعها الثوري، كما نستنتج من هذه الحادثة التي بدأت تؤرخ لعملية الاختراق القصري للثورة من طرف السلطات الرسمية التونسية وهي نقطة سلبية لقيادة الثورة في تلك الفترة التي أنهكها الصراع (الداخل – الخارج) الناتج من قرارات مؤتمر الصومام ويبدو أن القدر قد أنقذ الثورة من هذا الصراع المحموم على الزعامة بحادثة اختطاف الطائرة في شهر أكتوبر 1956م، وعقب هذه الحادثة استرجعت قيادة الثورة زمام الأمور بتونس وسدّت الطريق أمام طموحات الحكومة التونسية التي لم تكن مساندتها الظاهرية للثورة إلا ميلاً للرغبة الشعبية للشعب التونسي الذي قدّم الكثير للثورة الجزائرية واعتبر قضية الجزائريين قضيته بالدرجة الأولى، خصوصاً وأن الحكومة التونسية بحاجة إلى هذا الدعم الشعبي حتى تجد السند في صراعها مع التيار اليوسفي.

إضافة إلى أن هذه الحكومة من دون التعميم أو الجزم قد وظفت نجاحات الثورة على الاستعمار لصالحها وهي تخوض سياسة خذ وطالب، وعليه فإن الثورة الجزائرية قد خدمت السلطة الرسمية بتونس أكثر مما قدمت هذه الأخيرة لها فالثورة الجزائرية وبريقها العالمي :

❖ عجّلت بمنح الاستقلال لتونس بعد أن كان مقررًا منحه في اتفاقية الحكم الذاتي السابقة بعد عشرين سنة على أقل تقدير، وبالتالي فهي ساهمت بدعم وجهة نظر بورقيبة وتياره.

❖ كانت ورقة رابحة للسلطة الرسمية في تونس فقد أكسبتها دعماً معنوياً كبيراً في الوسط الشعبي (أضحت لها شرعية)، وتقديراً وعرفاناً من طرف شعوب العالم الداعمة للحركة التحريرية ضد الاستعمار، وبالتالي ضمنت لنفسها حقاً شرعياً داخل المحافل الدولية والتجمعات الإقليمية وأعطت الحيوية لدبلوماستها.

❖ كانت أداة ضغط وابتزاز موجهة ضد فرنسا، فقد ساومت بها لتحقيق مكتسبات مادية (اقتصادية – سياسية...).

ومنذ ظهور مشكل اللاجئين كلفت الحكومة التونسية الهلال الأحمر التونسي، بالإشراف على رعاية شؤون اللاجئين وتقديم المساعدات وطلب الإغاثة الدولية لهم، وسخرت أجهزتها الإدارية والحزبية للتكفل بتأطيرهم، وبدورها حرصت جبهة التحرير الوطني على رعاية مجموع اللاجئين وتأطيرهم والاستفادة من خدماتهم في دعم الثورة الجزائرية، وعليه أثارت مسألة التنسيق بين الطرفين الجزائري والتونسي صدام السلطتين المتنافستين على نفوذ الاحتواء، فبخصوص إحصاء أعداد اللاجئين حصل التباين بين تقديرات الطرفين، إذ أعلنت مصلحة اللاجئين لجبهة التحرير الوطني عن رقم مائة ألف لاجئ في أكتوبر 1957 في حين أن الحكومة التونسية قدمت لمنظمات الإغاثة الدولية رقم 85 ألف لاجئ، وقلل هذا الأمر من حجم المساعدات التي كانت مقدرة حسب إحصائيات السلطات التونسية[29]، وقد احتكر الهلال الأحمر التونسي مهمة توزيع المساعدات الدولية، ولم يتمكن من إيصال المساعدات إلى جميع المناطق، ولم يضبط مهمته بالشكل اللائق وذلك لعدم تنسيقه الجيد مع مصالح جبهة التحرير الوطني وعلى رأسها مصلحة اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري، وعليه فقد طالبت جبهة التحرير الوطني بمنحها صلاحيات توزيع المساعدات وتخويل الهلال الأحمر الجزائري بممارسة مهامه[30]، وكانت تهدف إلى ضمان التكفل باللاجئين وتنظيمهم وتأطيرهم في إطار مؤسسات الثورة، بعيداً عن الإشراف الإداري أو الرقابة التونسية التي تخلق كثيرًا من المشاكل غير أن السلطات التونسية لم تستجب لهذه

المطالب إلا بعد تزايد ضغوط جبهة التحرير الوطني، ولم ترفع قيودها على المساعدات الإنسانية إلا في عام 1960[31] وإن كانت تونس قد احتضنت اللاجئين الجزائريين وقدمت لهم كل المساعدات الممكنة فإن إجراءاتها الإدارية في الوصاية والمراقبة أثارت تحفظات جبهة التحرير الوطني، وقد كانت حساسيتها من نشاط الجزائريين مبالغ فيها، ودفعتها إلى عدم التفريق بين النشاط العسكري والعمل الإنساني الموجه لإغاثة المدنيين والنشاط الاجتماعي الذي حرصت الثورة الجزائرية على ضمانه لتأطير وتوجيه اللاجئين في المراكز الحدودية التي يُشرف عليهما أحياناً جيش التحرير الوطني[32].

لهذا قلنا فيما سبق أن للحكومة التونسية مساندة ظاهرية ومآرب باطنية عندما استقلت تونس أرادت أن تغير عملتها من الفرنك الفرنسي إلى الدينار التونسي فأعطتها الحكومة المؤقتة مبلغًا ماليًا يقدر بـ (17 مليار فرنك فرنسي) كي تضعه في البنك العالمي كضمان يمكنها من تحويل الفرنك الفرنسي إلى العملة التونسية، والغريب في الأمر أن جيش التحرير الوطني آنذاك كان يعاني من أزمة مالية خانقة ونقص في التموين، وكان عندما يطالب قادة الداخل من أعضاء الحكومة بأن يزوّدوا الولايات بما يجب كان يأتي الجواب بأنه على الولايات أن تعتمد على وسائلها الخاصة بحجة أن الحكومة المؤقتة لا تملك الأموال اللازمة !! ويتساءل الرائد "الطاهر سعيداني" عن مصير تلك الأموال التي أخذتها الحكومة التونسية ؟ مع العلم أن التونسيون لم يرجعوها لنا إلى اليوم[33].

وفيما يتعلق بالتسليح وموقف الحكومة التونسية، نذكر أن شراءه كان يتم من الدول الصديقة في العالم ويأتي من ميناء الإسكندرية عن طريق البواخر، ثم يُرحل عن طريق الشاحنات إلى ليبيا ليدخل بعدها إلى تونس، وكل ذلك يتم تحت تغطية كاملة من طرف حكومتي مصر وليبيا وبدون أي تكلفة مادية مدفوعة، غير أن العكس يتم مع الحكومة التونسية، فحسب اتفاقية أمضتها تونس مع

قيادة الثورة فإن تونس تأخذ 10% من السلاح والعتاد الذي يمر على أراضيها عن طريق وسائل جيش التحرير !!

ويتضح لنا أن اتفاقات التعاون الموقعة سرياً بين الطرفين لتنظيم ومراقبة نشاط الثورة الجزائرية واجهتها كثير من العراقيل الميدانية، وهي ترتبط أساساً برغبة السلطات التونسية في مراقبة نشاط الجزائريين وإخضاعه لمبدأ احترام السيادة التونسية، وتمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز هذه الضغوط، واستثمار المساعدات التونسية لتعزيز قدرات الثورة في هذه القاعدة الإستراتيجية التي كانت تعتمد في تمرير الأسلحة وتدريب الوحدات وتجنيد الجزائريين المتواجدين في تونس.

وقد مثَّل تحالف الثورة الجزائرية والمعارضة اليوسفية مع القاهرة تهديداً مباشراً للنظام التونسي الذي كان يطمع لإنجاح تجربته الاستقلالية، التي بدأت منذ جويلية1954م ولم تنتهي بالتوقيع على وثيقة 20 مارس 1956م بل بدأت معه، ولم تكن تصفية التركة الاستعمارية تامة ونهائية لأن المفاوضات التونسية ـ الفرنسية تعطلت مراراً، وواجهتها عقبات عويصة حتى أن بورقيبة هدد باستئناف الكفاح «لأن كفاح البناء والتشييد تعترضه في بعض الأحيان أزمات وعراقيل وعقبات يلزمنا أن نكون دائماً وأبداً منها بالمرصاد حتى لا تتوقف أعمالنا ويتسنى لنا مواصلة مسيرتنا...»[34].

وفق هذا النهج تصور بورقيبة حلول المشكلة الجزائرية معتبراً أن طبيعتها لا تختلف عن طبيعة المشكل التونسي والمشكل المغربي، وأن استقلال الجزائر سيتحقق قريباً دون ريب، وأن تمديد هذه الحرب سينجر عنه تعميم النزاع إلى كامل الشمال الإفريقي، وعليه فإنه من الأفضل التسليم باستقلال الجزائر الذاتي وإشادة علاقات تعاون مع فرنسا[35]، والنهج البورقيبي يرى أنه بالإمكان التأثير على المؤسسة الاستعمارية بواسطة إخضاع رجالها «إلى تضافر ضغط القوة الأدبية لشعب أعزل من السلاح وجاذبية الحل الوسط»، وأن الكفاح لا يعني حتماً الحرب بل يعني العمل السلمي والمفاوضات التي تُعد ضغطاً

معنوياً على العدو يمكنه أن يحقق نتائج مهمة إذا ما كان معززاً بمطالب تحررية معتدلة وأهداف سهلة التحقق[36].

وعلى إثر لجوء قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس في افريل1957 بحثت مع الرئيس بورقيبة ودياً مسألة المفاوضات مع الحكومة الفرنسية، وركزت أساسا على توحيد العلاقة مع المسؤولين التونسيين لكسب تعاونهم في مؤازرة نشاط الثورة، وأتاحت الاجتماعات المتكررة لبورقيبة الاطلاع على وجهة نظر جبهة التحرير الوطني واستثمارها في تقريب المواقف والبحث عن الحلول السلمية، ونلاحظ جليًا في خطبه أنها عدلت قليلاً من تصوره للمشكلة، ودعته إلى أن يركز على الضمانات الواجب تقديمها من قبل الحكومة الفرنسية ، ولكن دون التخلي عن مبدأ المرحلية والتدرج المقترح على جبهة التحرير الوطني.

وكانت لجنة التنسيق والتنفيذ ترى أن الوقت لم يحن بعد للمبادرة بالحل السياسي، وأن الموقف الفرنسي ما يزال يناور وغير مستعد للاعتراف بحقيقة المشكلة الجزائرية، وأن المرحلة تتطلب التركيز على العمل العسكري بدل المضي وراء المراوغات الفرنسية والمبادرة بتقديم التنازلات، وأمل بورقيبة أن استقرار قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس يُمكن من تقريب وجهات النظر، ويَكفل تقبل مقترحاته للحل التفاوضي، ولكن قيادة الثورة حسمت نقاشها بإعلان رفضها لأي حلول سلمية لا تمكن الشعب الجزائري من تحقيق استقلاله، وأفصحت عن نظرتها الخاصة للمفاوضات مع الحكومة الفرنسية التي كانت بعيدة كل البعد عن تصورات بورقيبة[37] وقد رفض قادة الثورة المتواجدون في تونس مقابلة أحد مبعوثي "غي مولي" السريين واشترطوا التفاوض مع مفوضين رسميين وأن تأخذ المفاوضات طابع الجدية[38]، وقد رأوا أن ينقلوا مقر إقامتهم إلى القاهرة تجنباً لضغوط بورقيبة وخشية من المصادمة، مبررين قرارهم بأن تونس ليست مكاناً مأموناً، وأن القاهرة توفر الدعم السياسي الافرو أسيوي للقضية الجزائرية، وقد أثار هذا القرار حفيظة النظام التونسي، الذي اعتبر أن هذا الفعل يُمثل تهرباً من

مقترحات الحل السلمي وارتماءة غير محسوبة العواقب في أحضان الناصرية التي تشجع على تشدد الموقف الجزائري [39].

إن ما حدث مع بورقيبة من الثورة الجزائرية يذكر بمواقف البايات الحسينية من المقاومين الجزائريين الفارين إلى تونس من اضطهاد الاستعمار الفرنسي إبّان بدايات الاحتلال وكذا بمواقفهم المساندة - لفرنسا الصديقة - حين وقعوا مع الحاكم العسكري للجزائر آنذاك (1830 –1832م) بوساطة القنصل الفرنسي بتونس - دي ليسبس - "اتفاق حبي" يقضي بإلحاق بايلك وهران وقسنطينة إلى بايوبة تونس، وعوض أن تلبي فرنسا الاستعمارية جشع هذه السلطة في إلتهام الأراضي الجزائرية فإنها قد استنزفت الخزينة التونسية بأموال طائلة موّلت بها حملاتها العسكرية، ليكتشف باي تونس حينها "حسين باي"(1824-1835م) أن اتفاقية 18 ديسمبر 1830م[40]، لم تكن إلا تواطؤ مشبوه استغلته فرنسا لصالحها، وخرج منها هو بخفي حنين.

كما يذكّر بإقدام مصطفى باشا باي تونس على إغلاق أبواب الحدود التونسية على الأمير عبد القادر أثناء مقاومته للاحتلال الفرنسي ورفض هو وخليفته من بعده أن يقدم له أي دعم مادي أو عسكري، وكان الفرنسيون هم الذين طلبوا من سلطات تونس أن يقفوا موقفاً سلبياً من الأمير عبد القادر مقابل إعطاءهم جزءا من الأراضي الجزائرية إلى غاية منطقة "سيبوس"، ووعدت فرنسا بتولي أمر المفاوضات مع العثمانيين لإقناعهم بمنح بعض من الأراضي الجزائرية لها، وعندما تم احتلال الجزائر بصفة نهائية، وفشلت المقاومات الشعبية الجزائرية، لم تستفد السلطات التونسية من أي شيء، بل قامت الجيوش الفرنسية بالاستيلاء على الأيالة، وجعلت البايات الحسينية يشربون من كأس الذل ذاته.

ومن تتبعنا لمسيرة العلاقات الجزائرية التونسية يتضح لنا أن الموقف التونسي ارتبط بحجم الضغوط الداخلية والخارجية المسلطة عليه، ومدى استعداد الجزائريين لتنظيم نشاطهم وتحديد سياستهم، وقد تمكنت جبهة التحرير الوطني من تجاوز مشكلاتها في قاعدة

تونس وفرض نفوذها القوي والاستفادة من ضروب الدعم التي أتاحها الاستقلال التونسي، ويجب التذكير بأن مناقشة مواقف الحكومة التونسية مع الثورة الجزائرية لا ينفي أبداً مواقفها الايجابية والشجاعة، والواقع أن هذا الانتقاد منطلق من قناعات واعتبارات تفرض على الحكومة التونسية تبني مواقف ترقى لمستوى وأهداف وممارسات ووسائل الثورة الجزائرية في معركتها التحريرية.

إن الفضل في تعجيل الاعتراف باستقلال القطرين (تونس ومراكش)كان طبعاً لثورة شعب الجزائر، فلولا هذه الثورة لاستطاعت فرنسا أن تخمد هاتين الثورتين باستعمال قوتها المسلحة وباستعمال التراب الجزائر كقاعدة لتطويق الأحرار في كلا القطرين، وهذا باعتراف قادة القطرين أنفسهم، إن الثورة الجزائرية قد أرغمت الحكام الفرنسيين من إدغار فور إلى شارل ديغول على التقدم بمستعمراتهم في أفريقيا من العبودية المطلقة إلى القانون الإطاري، إلى المجموعة الفرنسية الإفريقية التي جاء بها ديغول، وهكذا ما كانت تظل سنة (1960م) حتى بدأت أفريقيا تستعد لتغير وجه التاريخ بالحصول على الاستقلال التونسي.

2. الأنشطة الكشفية للشبان الجزائريين بتونس

وعموماً يمكن القول أن التواصل الذي كان قائماً بين اللاجئين وجمعياتهم الثقافية والرياضية بتونس طوال فترة دراستهم قد ساهم في توثيق علاقاتهم بالوطن عامة، وهو ما يفسر عودتهم من جديد للمسك بزمام هذه الجمعيات بعد تخرجهم كمسؤولين ومسيرين، وبعد القرار الذي اتخذته جبهة التحرير الوطني الذي ينص على حل كل الأحزاب والمنظمات الجزائرية والتحاق كل الجزائريين فرادى بالثورة، لبت جموع اللاجئين الجزائريين بتونس على قلتهم في منتصف شهر أوت 1955م النداء، وهاجروا التلاميذ والمتمدرسين مقاعد الدراسة جماعياً، حيث تجنّد منهم الكثير، وصار الشغل الشاغل لكل واحد منهم التفكير في كيفية تقديم خدمة لوطنه الجريح.

في خضم هذا الحماس الثوري الفياض والنظام الجبهوي المحكم بدأ الشباب الجزائري اللاجئ بتونس والذين عجزوا على حمل السلاح لسبب أو لآخر أو الذين انخرطوا في جيش التحرير الوطني ومنعوا من الالتحاق بالجبل لأسباب صحية... بدأوا يفكرون في كيفية أخرى لتقديم مساهمة فعلية وأكثر فاعلية للثورة فكان هذا بالنسبة للبعض منهم عن طريق تكوين تنظيم شباني يضمن الاستمرارية للجيش ويمده بقوى شبانية جديدة متكونة جسمياً وعقلياً ووطنياً بالخصوص ومن كل الأوساط الشبانية (طلبة، أبناء الجالية، لاجئون...).

هكذا بدأت تبرز فكرة بعث تنظيم كشفي في إطار جبهة التحرير الوطني في أوساط الطلبة والشباب الجزائري بصفة عامة والذي كان آنذاك في مجمله إن لم نقل كله مهيكلاً في خلايا سرية لجبهة التحرير الوطني، تعمل هذه الخلايا حسب مناهج ثورية مدروسة، وفي صائفة 1957م شارك عدد من شبان جزائريون بتونس في مخيم صيفي أقامته الكشافة التونسية بالمنطقة التي تدعى (الوطن القبلي) «وكان من بين الطلبة المشاركين الجزائريين في هذا المخيم إلى جانب التونسيين الإخوة : أبو عبد الله غلام الله (وزير الشؤون الدينية والأوقاف الحالي)، بايوياسماوي، الطاهر حمروني، صالح اسماوي، عيسى حجوجة، محمد الصغير، رزاق لبزة، رابح جابة، محمد غلام الله، عمر بن الشيخ، إبراهيم بلعيدي...».[41]

وكان المخيم المذكور متنقلاً ومشياً على الأقدام بكامل مدن المنطقة المذكورة من تونس العاصمة إلى نابل وقليبية وقربص وحتى الرأس الطيب، «بعد الرجوع من هذا المخيم مباشرة قمنا [يقول المجاهد لبزة (محمد الصغير رزاق)] بتكوين عشيرة جزائرية انخرط فيها إلى جانب الذين شاركوا في هذا المخيم السابق ذكرهم عدد آخر من الطلبة، فكانت تضم 37 جوالاً، منهم (مبارك العيفة، عبد الله عثمانية، عبد المجيد تاغيت (تاريكت)، رمضان الجمعي عبد المالك ساسي، الأخضر عمياز، محمد الشيخ قادري، غازي عصمان، محمد بابا علي، فضيل طوبال، نور الدين السايح، محمد بوادو، محمد الحاج

أحمد، حسين الحاج أحمد، سعد نعمان، صالح مرابط، عبد القادر لعجال، نور الدين قرطبي، علي رزوق، بشير قرطبي، رشيد آكلي...، كانت هذه العشيرة تعمل في بداية تكوينها ضمن الكشافة التونسية حتى تكتسب خبرة وتكويناً صحيحين، سميت هذه العشيرة (العشيرة السابعة)، هذا الرقم أعطي لها حسب ترتيب عشائر الكشافة التونسية (جهة تونس).[42]

وأشهر الأفواج الكشفية الجزائرية بتونس العاصمة انتشاراً وحركية هو فوج الجبل الأحمر الذي تشكّل أساساً من طرف الطلبة الجزائريين بتونس والجالية الجزائرية المؤلفة من المهاجرين واللاجئين.. حيث كانت مدرسة الجيل من الجوالة التحقوا فيما بعد بصفوف جيش التحرير الوطني للدفاع عن الوطن[43]، إن العشيرة السابعة التي أسّسها الجزائريون بتونس هي أول عشيرة جزائرية تكوّنت من طرف مناضلين في جبهة التحرير الوطني في تاريخ جزائر الثورة.. كانت هذه العشيرة بحق شعلة ثورية لَفَتت إليها أنظار الشعب التونسي والشعوب الأخرى التي زارها جوالون منها، وذلك بما أظهره هؤلاء الجوالون من نشاط فعّال ونظام مُحكم وتكوين وحنكة في التنظيم والتسيير، وأول من قاد هذه العشيرة أبو عبد الله غلام الله بمساعدة بايوي أسماوي وعيسى حجوجة، ثم قادها رابح جابة (جابر) ثم محمد الصغير رزاق لبزة (العلمي)، ثم مبارك العيفة.[44]

وهكذا كانت هذه العشيرة نواة لتنظيم كشفي جزائري مبني على أسس فنية عالية وشاملة لكل الشباب الجزائري بتونس، ولقد أرسلت هذه العشيرة أفراداً منها إلى دراسات تمهيدية (تكوين القادة- والملازمين والمُعينين...) في مخيمين دراسيين تمهيديين نظمتهما الكشافة التونسية في شهر ديسمبر 1957م أحدهما كان بمدينة قفصة وثانيهما بطرابلس الليبية.. كما أرسلت في مارس 1958م الجوّال بايوي سماوي إلى ألمانيا، ورابح جابة إلى الكاف التونسية للمشاركة في دراسة للشارة الخشبية وكان أن تحصّل كلاهما على شهادة الشارة الخشبية من صنف (أ)، وبعد تأسيس الحكومة المؤقتة

الجزائرية توفرت الشروط القانونية لتكوين وتنظيم نشاط كشفي على نطاق أوسع وفي إطار كشافة جزائرية مستقلة عن الكشافة التونسية في أوساط الجزائريين الموجودين بالجمهورية التونسية وخصوصاً منهم الطلبة، ففي خريف عام 1958م، كوّنت اللجنة الجزائرية من طرف الطلبة (بايوياسماوي–رابح جابة- رزاق لبزة) وكان مقرها بنهج الكوميسيون بتونس العاصمة.. وعُيّن على رأس هذه اللجنة محمد بالطيب[45]، وبهذا تكون التركيبة الأولى للجنة الكشفية الجزائرية من محمد بالطيب (قائدا عامًا وقائداً لقسم الفتيات)، عبد الرحمان شيبان (مرشداً عاماً) ورابح جابة (كاتبًا عاماً)، بايوياسماوي (مسؤول العلاقات الخارجية)، محمد الصغير لبزة (نائب الكاتب العام)، معلم محمد مسعود (قائد قسم الكشافة)، بلقاسم فرصادة (قائد قسم الجوالة) بلقاسم لونيس (قائد قسم الأشبال)، صالح اسماوي (مسؤول المالية).[46]

ولقد باشرت هذه اللجنة نشاطها في إطار جبهة التحرير الوطني ونفّذت برامجها المُسطّرة بكل دقة وعلى كافة الأصعدة الكشفية، بهدف تكوين أفواج كشفية جزائرية بكامل الجمهورية التونسية وفي كل بلدة أو قرية يُوجد فيها مستوطنون جزائريون أو لاجئون، وما هي إلا أشهر قلائل حتى حقّق الهدف فكُوّنت الأفواج ومُدت ببرامج عمل ودراسات كشفية وبكامل التعاليم الضرورية لتلقين شبابنا التعاليم الكشفية والوطنية الكاملة..، كانت الأفواج المنشأة في معظمها تظم كل الأقسام الكشفية (جوالة-كشافة-أشبال-فتيات) على سبيل المثال في تونس العاصمة وحدها كون : فوج الجبل الأحمر بقيادة صلاح الدين الشريف، وفوج باب الخضراء بقيادة المدعو راشدي، فوج الحجامين بقيادة عبد الرحمان السايح وفوج السيدة المنوبية بقيادة إبراهيم بوخزنة، فوج جبل الجلود بقيادة علي ناجي، وفوج بن عروس بقيادة عمار مسعودي، وهناك أفواج كثيرة بالمدن الداخلية : القيروان، جندوبة، باجة، بنزرت، الكاف، تبرسق، غار الديماو... وبكامل المدن الحدودية حتى أقصى الجنوب بالمتلوي وأم العرائش.

وهكذا بلغ عدد الشباب الجزائري المهيكل في الحركة الكشفية الجزائرية بكامل التراب الجمهورية التونسية أكثر من 10000 شاب وشابة، وكان الطالب الزيتوني محمد الطيب الثعالبي (سي علال) عضو المجلس الوطني للثورة هو المسؤول الأول عن النظام الكشفي الجزائري بكامل التراب التونسي، ويعود سبب ازدهار الحركة الكشفية بتونس إلى كثرة الأفواج الكشفية وعدد المنخرطين فيها مما اضطر إلى ضرورة تكوين إطارات كُفأة لتسييرها وقيادتها، فتمّ تنظيم مخيم تمهيدي لتكوين القادة خلال صائفة 1959م بمدينة منزل بورقيبة بقيادة رابح جابة (جابر) ومساعدة محمد الصغير رزاق لبزة، حيث شارك ما يقارب (100) من أفراد الكشفية الجزائريين الموجودين بتونس، ولقد دُعي لهذا المخيم بالخصوص المسيرون على مستوى الأفواج، والذين لم تكن لهم شهادات تأهيلية، وفي نهاية هذا المخيم تحصّل الكثير منهم على شهادات تُؤهلهم للقيادات الصحيحة للزمر والفرق والعشائر... بحيث أن أغلب المشاركين تحصلوا على شهادة قائد والبعض تحصل على شهادة ملازم ومنهم من تحصّل على شهادة معين.. وقليل جداً الذين لم يتحصلوا على شيء[47].

وفي صائفة 1960م نظمت الأفواج الكشفية أيضاً مخيم تحضيري للجمبوري العربي الرابع بغابة الرمال (قرب بنزرت)، وشارك فيه 600 كشاف جزائري من كافة الأفواج المنتشرة بكامل الجمهورية التونسية وقد قاده دائماً رابح جابة، كانت الحركة الكشفية بتونس تتموّل بعدة طرق يذكرها الطالب لبزة العلمي : « في المرحلة الأولى كان تمويلاً ذاتيًا، وكيف ذلك ونحن طلبة ليس لنا مدخول؟، ففكرنا في القيام بأنشطة تجلب لنا بعض المال لنتمكن من شراء الأزياء الرسمية وبعض مصاريف الأكل أثناء التخييم وفي المرحلة الثانية كنا نقوم بجملة أنشطة قصد الحصول على المداخيل المالية منها :

• القيام بالحفلات التي ينظمها ويقيمها الكشافة فيحيونها بأناشيد ثورية ومسرحيات وتمثيليات.. بثمن دخول رمزي فكان يَقدُم لمشاهدتنا عدد كبير من الشعب وأحياناً نبيع أشياء رمزية بالمزاد العلني.

• كنا نقوم بكراء قاعات العرض السينمائية لكي نعرض فيها أفلاماً ويعود مردودها إلى الكشافة.

• تنظيم حفلات فنية في بعض القاعات للقيام بها بعض الفنانين.

• مساعدات عديدة كانت تقدمها لنا جبهة التحرير الوطني، وخاصة في السنوات الأخيرة، أي بعد سنة 1956م حيث كانت توفّر لنا النقل لنقل المخيمين ولزيارة الأفواج الخارجة عن العاصمة، وتساعدنا كذلك على شراء الأزياء الرسمية للكشافة.

• كما قامت ممثليات جبهة التحرير الوطني بتقديم مساعدات عديدة لتكوين الأفواج الكشفية بالمدن التي هي مسؤولة عنها.[48]

لقد شاركت الأفواج الكشفية الجزائرية التي يُشكل معظم فرقها وزمرها اللاجئون الجزائريون بتونس في عدد من الأنشطة والمؤتمرات العربية والإقليمية منها :

• الجمبوري العربي الرابع المنعقد ببئر الباي وبرج السدرية في صائفة 1960م، حيث كان المخيم الجزائري مضرَبًا للأمثال من طرف كل الوفود العربية في الجمبوري ومحل عناية من طرف المسؤولين الجزائريين في الجبهة... وأُوكلت قيادة هذا المخيم إلى أحد قادة الأفواج وهو مصطفى بسطانجي، وكانت هناك مسابقات بين المخيمات، حيث مُنحت الجزائر جائزة أحسن مخيم عربي.

• المؤتمر الكشفي العربي الرابع سنة 1960م، وكان من قادة الوفد الجزائري الزيتوني الشيخ عبد الرحمان شيبان (المرشد العام).

• تنظيم مخيم كشفي متنقل بليبيا بقيادة محمد الصغير لبزة ومساعدة عبد المجيد تاغيت في صائفة 1959م.

• قيام الجوالان (بايوياسماوي ورابح جابة سنة 1960م بجولة على الأقدام من تونس حتى مدينة القاهرة حاملين العلم الجزائري وباللباس الرسمي للكشافة الجزائرية، وكذلك عادا بنفس الطريقة والأسلوب.

الهوامش

1- علية عميرة الصغير، تونس الأمس وتونس الغد، ط1، تونس : مطبعة بيت الحكمة، 2001، ص.203.

2- يوسف الجفالي، الجالية الجزائرية بجهة الكاف من1881-1929، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1992/1993، ص.ص(49.50).

3- ANT, -25-09-1922. SMNT - C : 19-DOS2-DN : 7/154, Casier de police.

4- ANT, 25-09-1922.SMNT- C19DOS2- p.6/2 le Ministre Plepotentiaire, délégué à la Résidence générale de la République française à Monsieur le Gouverneur Général de l'Algérie.

5 - ANT, 02-11-1918.S : A-C : 1-DOS : 14/2 Le Caïd de la banlieue à Monsieur le secrétaire générale du Gouvernement

6- Abul Kassem Saad Allah. La montée du nationalisme en Algérie , 1ere ed, d'Algérie imprimerie de l'entreprise Nationale.1983.p.p.93,94.

7- Germain Marty, Les Algériens à Tunis, tome1, 1ere ed. Tunis, IBILA.1948. p.p 304.310.

8- Germain Marty, Ibid, pp.314.316.

9- Abul Kassem Saad Allah, op.cit, p.p.65.94.

10- **اللاجئ** : إن ما نقصده بكلمة لاجئي هنا هو أي شخص خرج من الجزائر وتوجه إلى بلد آخر للإقامة به، هروبا من القمع والاضطهاد السياسي في أرض الجزائر، خلال فترة الاحتلال الفرنسي التي امتدت خلال الفترة(1830- 1962)م.

11- El Moudjahid, N ° 62, 1960

راجع أيضاً، بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص 543.

12-محمد عباس، " حوار مع بن يوسف بن خدة "، الشعب، الجزائر 1988/09/19، ص 06.

13-قليل (عمار)، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، قسنطينة : دار البعث، 1991 م، ص 14.
14-نفسه، ص 15.
15- نفسه، ص 19.
16-نفسه، ص 20.
17-بوحوش، مرجع سابق، ص 547.
18-قليل، مصدر سابق، ج 3، ص 21.
19-نفسه، ص 22.
20-نفسه، ص. ص (22 -23).
21- قليل، مصدر سابق، ج3، ص 29.
22- بن خدة، مصدر سابق، ص 89.
23-بوحوش، مرجع سابق، ص 549.
24- Pierre Montagnon, La guerre d'Algérie genèse et Engrenage d'une Tragédie, Paris, ed. Pymalion,1984., p.400.
26- للتوسع أنظر : - المجاهد، ع 12، الجزائر : 1957/11/15.
27-للتوسع يراجع : - المجاهد، ع101، الجزائر : 1961/07/31م.
28- المقاومة الجزائرية، ع 16 (3 جوان 1957)، ص 12.
29- المقاومة الجزائرية ، ع 3 (3 ديسمبر 1956)، ص2
30- Farouk Ben Atia, op.cit p.p., 93-94 :
31- المجاهد، ع 58، (28 ديسمبر 1959) ص 9.
32- Farouk Ben Atia, Ibid, p.p, 95- 96.
33- مقلاتي عبد الله : العلاقات الجزائرية – المغاربية إبان الثورة الجزائرية (1954-1962)م، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف، د..عبد الكريم بوصفصاف، قسم التاريخ، جامعة منتوري- قسنطينة السنة الجامعية : 2007-2008، ص– ص(160.161).
34- بورقيبة الحبيب : خطب، ج 2، نشر كتابة الدولة للإعلام والثقافة، تونس.1975.1979، ص 198
35- بورقيبة الحبيب، "مقتطفات وتصريحات ومحادثات الرئيس بورقيبة حول المشكل الجزائري"، مركز التوثيق القومي، تونس، مركز التوثيق القومي

36- الصياح محمد : الحبيب بورقيبة يؤسس الدولة الحديثة، 1956 ـ 1958، ج1، (سلسلة تاريخ الحركة الوطنية التونسية) تر. علي الشنوفي، تونس، 1984، ص ـ ص(329 ـ 331).

37-El Moudjahid، n° 8 (5 août 1957)، T1.p.p 83 -84.

38- غليسبي (جوان)، الجزائر الثائرة، تر : خيري حماد، بيروت : دار الطليعة، 1961م، ص ـ ص(186ـ 187).

39-Slimane Chikh، op. cit. p. 106

40- للتوسع يراجع، - فيلالي (السايح)، العلاقات السياسية الجزائرية التونسية (1910- 1954)م، ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر جامعة قسنطينة، معهد التاريخ، الجزائر : (1997- 1998)م.، ص. ص (117- 124).

41- لبزة (محمد الصغير رزاق)، "الكشافة وجيش التحرير الوطني"، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الجزائر، دار هومة، 1999م ص (60- 61).

42-نفسه، ص.86

43- كواتي (مسعود)، "الكشافة الإسلامية الجزائرية في الجبل الأحمر بتونس"، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الجزائر، دار هومة 1999م، ص ص(78- 87).

44- رابح جابة (جابر) ومحمد الصغير رزاق لبزة (العلمي)، "الحركة الكشفية أثناء الثورة التحريرية"، الكشافة الإسلامية الجزائرية الجزائر، دار هومة، 1999م، ص.85

45- **محمد الطيب** : جزائري مقيم بتونس كان عضو القيادة العامة للكشافة التونسية، وقائد قسم الفتيات وموظف بوزارة الشباب والرياضة التونسية.

46- رابح جابة، لبزة، مرجع سابق، ص .64

47- نفسه، ص .67

48- نفسه، ص ص(70-73).